

## الملاحق

### ملحق رقم (١)

#### بيان بأسماء سلاطين آل عثمان وسنوات حكمهم

(الجلوس - الوفاة)	(الجلوس - الوفاة)	
بالميلادى	بالهجرى	
١٣٢٦-١٢٢٩	٧٢٦-٦٩٩	١- السلطان عثمان بن أرطغرل
١٣٦٠-١٣٢٦	٧٦١-٧٢٦	٢- السلطان أورخان بن عثمان
١٣٨٩-١٣٦٠	٧٩٢-٧٦١	٣- السلطان مراد بن أورخان
١٤٠٢-١٣٨٩	٨٠٥-٧٩٢	٤- السلطان بايزيد بن مراد
١٤٢١-١٤١٣	٨٢٤-٨١٦	٥- السلطان محمد جلبى بن بايزيد
١٤٥١-١٤٢١	٨٥٥-٨٢٤	٦- السلطان مراد بن محمد
١٤٨١-١٤٥١	٨٨٦-٨٥٥	٧- السلطان محمد الثانى (الفتاح) ابن مراد
١٥١٢-١٤٨١	٩١٨-٨٨٦	٨- السلطان بايزيد الثانى ابن مراد
١٥٢٠-١٥١٢	٩٢٦-٩١٨	٩- السلطان سليم بن بايزيد
١٥٦٦-١٥٢٠	٩٧٤-٩٢٦	١٠- السلطان سليمان القانونى ابن سليم
١٥٧٤-١٥٦٦	٩٨٢-٩٧٤	١١- السلطان سليم الثانى ابن سليمان
١٥٩٥-١٥٧٤	١٠٠٣-٩٨٢	١٢- السلطان مراد الثالث ابن سليم
١٦٠٣-١٥٩٥	١١٠٢-١٠٠٣	١٣- السلطان محمد الثالث ابن مراد
١٦١٦-١٦٠٣	١٠٢٦-١٠١٢	١٤- السلطان أحمد الأول ابن محمد
١٦١٨-١٦١٦	١٠٤٨-١٠٢٦	١٥- السلطان مصطفى الأول ابن محمد الثالث
١٦٢٢-١٦١٨	١٠٣١-١٠٢٧	١٦- السلطان عثمان الثانى ابن محمد الثالث
١٦٢٣-١٦٢٢	١٠٣٢-١٠٣١	١٧- السلطان مصطفى الأول ابن محمد الثالث
١٦٤٠-١٦٢٣	١٠٤٩-١٠٣٢	١٨- السلطان مراد الرابع ابن أحمد الأول
١٦٤٨-١٦٤٠	١٠٥٨-١٠٤٩	١٩- السلطان ابراهيم ابن أحمد الأول
١٦٨٧-١٦٤٨	١١٠٤-١٠٥٨	٢٠- السلطان محمد الرابع ابن ابراهيم خان
١٦٩١-١٦٨٧	١١٠٢-١٠٩٩	٢١- السلطان سليمان الثانى ابن ابراهيم خان
١٦٩٥-١٦٩١	١١٠٦-١١٠٢	٢٢- السلطان أحمد الثانى ابن ابراهيم خان

١٧٠٣-١٦٩٥	١١١٥-١١٠٦	٢٣- السلطان مصطفى الثاني ابن محمد الرابع
١٧٣٠-١٧٠٣	١١٤٩-١١١٥	٢٤- السلطان أحمد الثالث ابن محمد الرابع
١٧٥٤-١٧٣٠	١١٦٨-١١٤٣	٢٥- السلطان محمود الأول ابن مصطفى الثاني
١٧٥٧-١٧٥٤	١١٧١-١١٦٨	٢٦- السلطان عثمان الثالث ابن مصطفى الثاني
١٧٧٣-١٧٥٧	١١٨٧-١١٧١	٢٧- السلطان مصطفى الثالث ابن أحمد الثالث
١٧٨٩-١٧٧٣	١٢٠٣-١١٨٧	٢٨- السلطان عبد الحميد ابن أحمد الثالث
١٨٠٧-١٧٨٩	١٢٢٥-١٢٠٣	٢٩- السلطان سليم الثالث ابن مصطفى الثالث
١٨٠٨-١٨٠٧	١٢٢٣-١٢٢٢	٣٠- السلطان مصطفى الرابع ابن عبد الحميد الأول
١٨٣٩-١٨٠٨	١٢٥٥-١٢٢٣	٣١- السلطان محمود الثاني ابن عبد الحميد الأول
١٨٦١-١٨٣٩	١٢٧٧-١٢٥٥	٣٢- السلطان عبد الحميد الأول ابن محمود غازي
١٨٧٦-١٨٦١	١٢٩٣-١٢٧٧	٣٣- السلطان عبد العزيز ابن محمود
١٨٧٦-١٨٧٦	١٢٩٣-١٢٩٣	٣٤- السلطان مراد خان ابن عبد المجيد
١٩٠٩-١٨٧٦	١٣٢٨-١٢٩٣	٣٥- السلطان عبد الحميد ابن عبد المجيد
١٩١٨-١٩٠٩	١٣٣٦-١٣٢٧	٣٦- السلطان محمد رشاد ابن عبد المجيد
١٩٢٣-١٩١٨	١٣٤٤-١٣٣٦	٣٧- السلطان محمد السادس (وحيد الدين) ابن عبد المجيد
١٩٢٤-١٩٢٣	١٣٤١-١٣٤٠	٣٨- السلطان عبد المجيد ابن عبد العزيز (خليفة فقط)

اعلان الجمهورية بقيادة مصطفى كمال (أتاتورك) ١٩٢٣ .

## ملحق رقم (٤)

### القانون الأساسي في ممالك الدولة العثمانية (١)

على الرغم من أن السلطان عبد الحميد الثاني كان قد وعد قبيل جلوسه على عرش السلطنة بمنح الأمة العثمانية الدستور والحريّة فقد ماطل في الأمر لفترة حتى اضطره ظروف الدولة الخارجية وتربص الدول الأوروبية ببلاده إلى تنفيذ ما وعد به فأمر بإجراء بعض الإصلاحات ، كما عين مدحت باشا أبو الأحرار صدرا أعظم . وفي السابع من شهر ذي الحجة ١٢٩٥هـ / ٢٤ ديسمبر ١٨٧٧ اجتمع العلماء والأمراء والوكلاء وغيرهم في الباب العالي ثم قرأ مدحت باشا الإدارة الشاهانية التي منحت الأمة العثمانية القانون الأساسي . وفيما يلي نعرض لمواد هذا القانون :

- ١- ﴿ المادة الأولى ﴾ ان الدولة العثمانية تحتوى على الممالك والقطع الحاضرة وعلى الايالات الممتازة وجميعها جسم واحد لا يمكن تفريقه أو تجزئته بوقت من الأوقات أو بسبب من الأسباب .
- ٢- ﴿ المادة الثانية ﴾ ان مدينة استانبول هي عاصمة الدولة العثمانية ومقرها وهذه المدينة غير معفاة أو ممتازة عما سواها من جميع البلاد العثمانية .
- ٣- ﴿ المادة الثالثة ﴾ ان السلطنة السنية العثمانية الحائزة على الخلافة الكبرى الإسلامية تكون لأكبر سلالة آل عثمان بحسب الأصول القديمة .
- ٤- ﴿ المادة الرابعة ﴾ ان حضرة السلطان حسب الخلافة هو الحامي لدين الإسلام وهو ملك جميع التبعة العثمانية وسلطانها .
- ٥- ﴿ المادة الخامسة ﴾ ان نفس ذات الحضرة السلطانية هي مقدسة وغير مسئولة .
- ٦- ﴿ المادة السادسة ﴾ ان حقوق حرية سلالة آل عثمان وأمواهم وأملاكهم الذاتية وتخصيصتهم المالية ما دامت الحيوية جميعها تحت التكافل العمومي .

١- كنز الرغائب في منتخبات الجرائب ، الأستانة ، الجزء السادس ، الطبعة الأولى ١٢٩٥هـ ..

٧ - ﴿ المادة السابعة ﴾ ان عزل الوكلاء ونصبهم وتوجيه المناصب والرتب واعطاء النياشين وتوجيهات الايالات الممتازة توفيقا لشروط امتيازهم وضرب المسكوكات وذكر اسمه فى الخطب وعقد المعاهدات مع الدول الأجنبية وإعلان الحرب والصلح والترأس على القوة البحرية والبرية واجراء الحركات العسكرية والأحكام الشرعية والقانونية وتنظيم المنظمات المتعلقة بمعاملات دوائر الادارة وتخفيف المجازاة القانونية أو العفو عنها وعقد المجلس العمومى أو فضه وتعطيله وفسخ هيئة المبعوثان لدى الاقتضاء على شرط انتخاب الأعضاء مجددا ذلك جميعه من جملة حقوق الحضرة السلطانية المتدسة.



### ﴿ فى حقوق تبعة الدولة العثمانية العمومية ﴾

٨ - ﴿ المادة الثامنة ﴾ يطلق اسم عثمانى بدون استثناء على كافة أفراد التبعة العثمانية من أى دين ومذهب كانوا وهذه الصفة العثمانية تنقد أو تستحصل على مقتضى الأحوال المعينة قانونيا.

٩ - ﴿ المادة التاسعة ﴾: العثمانيون بأجمعهم يملكون حريتهم الشخصية ومكافون بأن لا يتسلطوا على حقوق حرية الآخرين .

١٠ - ﴿ المادة العاشرة ﴾: تصان الحرية الشخصية من كافة أنواع التعرض ولا يحازى أحد تحت أى حجة كانت خارجا عن الصور والأسباب المعينة فى القانون .

١١ - ﴿ المادة الحادية عشرة ﴾: ان دين الدولة العثمانية هو دين الإسلام مع المحافظة على هذا الأساس تكون حرية جميع الأديان المعروفة فى السمالك العثمانية وكافة الامتيازات المنوحة إلى الجماعات المختلفة تحت حماية الدولة على شرط أن لا تخل براحة الخلق ولا بالأداب العمومية .

١٢ - ﴿ المادة الثانية عشرة ﴾ تكون المطبوعات مطلقا فى دائرة القانون .

١٣ - ﴿ المادة الثالثة عشرة ﴾ التبعة العثمانية مأذونة أن تشكل ضمن دائرة النظام والقانون كل أنواع الشركات لأجل التجارة والصناعة والفلاحة .

١٤ - ﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾: إذا رأى أحد التبعة العثمانية أو عدة أشخاص منهم أضية متعلقة بهم أو بالعموم مخالفة للقوانين والنظامات يحق لهم أن يقدموا

بخصوصها عرض حال لمرجعها ويحق لهم كذلك أن يقدموا للمجلس العمومي عرض حال ممضيا بصفة مدعين وأن يشتكوا من أفعال المأمورين .

١٥ - ﴿ المادة الخامسة عشرة ﴾ أمر التدريس يكون مطلقا وكل عثمانى مأذون

بالتدريس خصوصا كان أو عموميا على شرط اتباع القانون المعين .

١٦ - ﴿ المادة السادسة عشرة ﴾ توضع جميع المكاتب تحت نظارة الدولة

ويجب التشبث في الأسباب التي تجعل التربية العثمانية على نسق واحد في الاتحاد والانتظام ولا يقع خلل في أصول التعليم المتعلق بأمور معتقدات الملل المختلفة .

١٧ - ﴿ المادة السابعة عشرة ﴾ يكون كافة العثمانيين متساوين أمام القانون وفي

حقوق المملكة ووظائفها فيما عدا الأحوال المذهبية والدينية .

١٨ - ﴿ المادة الثامنة عشرة ﴾ يشترط في مطلب استخدام التبعة العثمانية في

خدمات الدولة أن يعرفوا اللسان التركي الذي هو لسان الدولة الرسمي .

١٩ - ﴿ المادة التاسعة عشرة ﴾ تقبل عموم التبعة في مأموريات الدولة

ويستخدمون فيما يناسب منها بحسب أهليتهم ولياقتهم .

٢٠ - ﴿ المادة العشرون ﴾ تطرح التكاليف المقررة وتتوزع على التبعة بنسبة

اقتدار كل فرد منهم توفيقا لنظاماتها المخصصة .

٢١ - ﴿ المادة الحادية والعشرون ﴾ يكون كل فرد أمينا على ماله وعلى ملكه

المتصرف فيه تصرفا أصوليا ولا يؤخذ من أحد الملك الذي في تصرفه ما لم يثبت لزمه للمنافع العمومية وما لم يدفع له ما يساويه من الثمن نقدا على موجب القانون .

٢٢ - ﴿ المادة الثانية والعشرون ﴾ يسان مسكن كل فرد في الممالك العثمانية

ومنزله من التعرض وليس في وسع الحكومة أن تدخل جبرا إلى مسكن أحد أو منزله بسبب من الأسباب فيما عدا الأحوال التي يعينها القانون .

٢٣ - ﴿ المادة الثالثة والعشرون ﴾ على موجب حكم قانون أصول المحاكمة

المقرر وضعه لا يجبر أحد على الذهاب إلى محكمة غير المحكمة المنسوب إليها قانونيا .

٢٤ - ﴿ المادة الرابعة والعشرون ﴾ السخرة والمصادرة والجريمة ممنوعات

ويستثنى من ذلك التكاليف والأحوال التي تعين أصوليا في أثناء المحاربة .

٢٥ - ﴿ المادة الخامسة والعشرون ﴾ لا يؤخذ من أحد بارة الفرد تحت اسم

ويركو ورسومات أو تحت أى اسم آخر من غير أن يكون ذلك مستندا على قانون .

٢٦ - المادة السادسة والعشرون ﴿ التعذيب وكل أنواع الأذى ممنوع بالكلية بالوجه القطعي .



## ﴿ فى وكلاء الدولة ﴾

٢٧ - المادة السابعة والعشرون ﴿ يحال مسند الصدارة والمشيخة الإسلامية إلى من تأمّنهم الحضرة السلطانية وتجرى كذلك مأمورية كافة الوكلاء بموجب الإرادة السنوية .

٢٨ - المادة الثامنة والعشرون ﴿ يعقد مجلس الوكلاء تحت رئاسة الصدر الأعظم وهذا المجلس هو مرجع الأمور الداخلية والخارجية وما يحتاج من قرار مذكراته للاستئذان يحرى بالإرادة السلطانية .

٢٩ - المادة التاسعة والعشرون ﴿ كل من الوكلاء يجرى على وفق الأصول كل ما يكون داخلا تحت مأنونيته من الأمور العائدة لدائرته وما كان خارجا عنها يعرض على الصدر الأعظم فيجرى للصدر مقتضى ما يكون منها غير محتاج للمذاكرة أو يستأذن عنه من الحضرة السلطانية والذي يحتاج إلى المذاكرة يعرضه على مذاكرة مجلس الوكلاء ويجرى مقتضاه على موجب الإرادة السنوية أما أنواع هذه المصالح ودرجاتها فتتبعين بنظام مخصوص .

٣٠ - المادة الثلاثون ﴿ وكلاء الدولة مسئولون عن الأحوال والاجراءات المتعلقة بمأمورياتهم .

٣١ - المادة الحادية والثلاثون ﴿ إذا أورد أحد أعضاء المبعوثان أو عدة منهم شكاية على أحد الوكلاء توجب عليه المسؤولية من قبيل بعض الأحوال الداخلية ضمن دائرة وظيفة هيئة المبعوثان يرسل رئيس الهيئة تقرير الشكاية المتقدم له فى ظرف ثلاثة أيام إلى الشعبة المأمورة بالتدقيق على ما يماثل هذه المواد لتتظر هل نظام هيئة المبعوثان الداخلى يوجب تحويلها إلى الهيئة أولا وبعد أن تجرى الشعبة التحقيقات اللازمة وتستحصل من المشتكى عليه الايضاحات الكافية يتلى لدى هيئة المبعوثان قرارها الذى يترتب بأكثرية الآراء بلزوم التذكر على الشكاية وإذا مست الحاجة تستدعى الهيئة ذلك

المشتكى عليه وتسمع منه رأساً أو من وكيله الايضاحات التي يرودها في هذا الباب ومتى قر القرار بالأكثرية المطلقة من ثلثي الأعضاء الموجودين على قبول الشكاية تقدم مضبطة طلب المحاكمة إلى مقام الصدارة فيقدمها الصدر للعرض وتحال الكيفية إلى الديوان العالي بعد تعلق الارادة السنية عليها .

٣٢ - ﴿ المادة الثانية والثلاثون ﴾ ان أصول محاكمة المتهمين من الوكلاء ستعين بنظام مخصوص .

٣٣ - ﴿ المادة الثالثة والثلاثون ﴾ لا فرق بين الوكلاء . وسائر أفراد العثمانيين في كل أنواع الدعاوى المتعلقة بأنفسهم خاصة خارجة عن مأموريتهم أما محاكمة ما شاكل هذه الدعاوى والخصوصيات فتجرى في المحاكم العمومية المنوط بها رؤيتها .

٣٤ - ﴿ المادة الرابعة والثلاثون ﴾ يسقط من الوكالة كل الوكلاء الذين يقر قرار دائرة الاتهام في الديوان العالي على كونهم متهمين وذلك إلى أن تتبرأ ذمتهم .

٣٥ - ﴿ المادة الخامسة والثلاثون ﴾ إذا أصر الوكلاء على قبول أحد المواد المختلف عليها بينهم وبين هيئة المبعوثان وكرر المبعوثان رفضها قطعياً بأكثرية الآراء المشفوعة بتفصيل الأسباب الموجبة لرفضها فيكون حينئذ بيد اقتدار الحضرة السلطانية تبديل الوكلاء أو فسخ هيئة المبعوثان على شرط تجديد انتخابها في المدة القانونية .

٣٦ - ﴿ المادة السادسة والثلاثون ﴾ إذا ظهر في بعض أزمنة انعقاد المجلس العمومي واجتماعه ضرورة مبرمة لوقاية الدولة من خطر أو للأمن العام من خلل في وقت غير مساعد على جلب المجلس المذكور وجمعه لأجل التذاكر في القانون الذي يرى لزوم لوضعه في تلك النازلة فما تعطيه الوكلاء حينئذ من القرارات التي لا تغاير أحكام القانون الأساسي تعتبر موقته بموجب الارادة السنية في قوة حكم القانون وذلك إلى أن تجتمع هيئة المبعوثان وتعطى قراراً بخصوصها .

٣٧ - ﴿ المادة السابعة والثلاثون ﴾ كل من الوكلاء يستطيع متى أراد أن يحضر في الهيئتين أو يوجد بهما بالوكالة عنه أحد رؤساء مأمورى معينه وله حق التقدم على الأعضاء في إيراد النطق .

٣٨ - ﴿ المادة الثامنة والثلاثون ﴾ إذا قر قرار هيئة المبعوثان بالأكثرية على أن تستدعى لحضورها أحد الوكلاء للاستيضاح عن مادة ففى وسع الوزير المدعو أن يذهب إلى الهيئة بالذات أو يرسل أحد رؤساء مأمورى معينه ليحيط بما يسأل عنه وفى وسعه أيضاً أن يؤخر الجواب إذا وجد لزوماً على شرط أن تكون مسئولية التأخير عليه .

## ﴿ في المأمورين ﴾

- ٣٩ - ﴿ المادة التاسعة والثلاثون ﴾ جميع المأمورين ينتخبون للمأموريات التي يكونون أهلا لها على وفق الشروط التي سيتعين نظامها والمأمورون المنتخبون على هذا الوجه لا يعزلون أو يبدلون ما لم يتحقق قانونيا الحال الموجب عزلهم أو يستعفوا من تلقاء أنفسهم ما لم ير لدى الدولة سبب ضروري لعزلهم أما من كان منهم مستقيما وحسن السلك وانفصل عن مأموريته لسبب مقتض لدى الدولة فله حق بالترقي أو بالتقاعد أو بمعاشر معزوليته حسبما يتعين في نظام هذا المطلب المخصوص .
- ٤٠ - ﴿ المادة الأربعون ﴾ سيتعين نظام مخصص لوظائف كل مأمورية على حدتها وكن مأمور مسئول ضمن دائرة وظيفته .
- ٤١ - ﴿ المادة الحادية والأربعون ﴾ كل مأمور ملزوم باحترام أمره واطاعته ضمن الدائرة التي يعينها القانون أما اطاعته للأمر في الأمور المخالفة للقانون لا تكون مدارا لتخليصه من المسؤولية .



## ﴿ في المجلس العمومي ﴾

- ٤٢ - ﴿ المادة الثانية والأربعون ﴾ المجلس العمومي يحتوى على هئتين احدهما تدعى هيئة الأعيان والثانية هيئة المبعوثان .
- ٤٣ - ﴿ المادة الثالثة والأربعون ﴾ اجتمع هئتي المجلس العمومي في كل سنة يكون في بداية تشرين الثاني والمجلس المذكور يفتح او يغلق بموجب الارادة السنوية وغلقه يكون في بداية حارت ولا تعدد احدى هاتين الهيئتين في زمان تكون به الأخرى غير مجتمعة .
- ٤٤ - ﴿ المادة الرابعة والأربعون ﴾ للحضرة السلطانية أن تفتح المجلس العمومي قبل وقته إذا وجد لدى الدولة لزوم لذلك وأن تنقص مدة الاجتماع المعينة او تزيدها .

٤٥ - ﴿ المادة الخامسة والأربعون ﴾ يتم افتتاح المجلس العمومى بحضور  
الحضرة السلطانية بالذات أو بالوكالة بحضور الصدر الأعظم ووكلاء الدولة وأعضاء  
الهيئتين معا ويتلى فى ذلك اليوم نطق سلطانى متعلق بأحوال داخلية الدولة ومناسباتها  
الخارجية فى ظرف السنة الجارية وفيما يجب اتخاذه من التشبثات والتدابير فى السنة  
الآتية.

٤٦ - ﴿ المادة السادسة والأربعون ﴾ فى يوم افتتاح المجلس يحلف بحضور  
الصدر الأعظم كل من الذوات المنتخبين أو المنصوبين أعضاء للمجلس العمومى على أن  
يكون صادقا ناصحا للحضرة السلطانية ولوطنه وأن يراعى أحكام القانون الأساسى  
والوظيفة المودعة العهده وأن يجتنب كل ما يخالف ذلك ومن لم يحضر فى ذلك اليوم من  
الأعضاء يحلف على الوجه المشروح عند اجتماع الهيئة بمعرفة رئيس هيئته .

٤٧ - ﴿ المادة السابعة والأربعون ﴾ أعضاء المجلس العمومى يكونون أحرارا  
فى آرائهم ومطالباتهم ولا يكون أحد منهم تحت قيد تعليمات ووعود ووعيد ولايتهم البتة  
من قبيل الآراء التى يعطيها ولا من جهة المطالعات التى بينهما فى أثناء مذكرات المجلس  
إذا لم تقع منه فى جميع ذلك حركة مخالفة لنظام المجلس الداخلى فإذا وقع يعامل بحكم  
النظام المذكور .

٤٨ - ﴿ المادة الثامنة والأربعون ﴾ إذا اتهم أحد أعضاء المجلس العمومى  
بالخيانة أو بالتصدى لالغاء القانون الأساسى أو نقضه أو فى احدى تهم الارتكاب وتقرر  
اتهامه بثلاثى الأكثرية المطلقة من هيئة الأعضاء الموجودين فى الدائرة المنسوب إليها أو  
حكم عليه بجزاء موجب لحبسه أو نفيه قانونيا تسقط عنه صفة العضوية أما محاكمة هذه  
الأفعال ومجازاتها فتجريها المحكمة المنوط بها ذلك .

٤٩ - ﴿ المادة التاسعة والأربعون ﴾ لكل فرد من أعضاء المجلس العمومى أن  
يعطى رأيه بالذات أو لا يعطيه فى رد تلك المادة الواقع عليها التذاكر أو فى قبولها .  
٥٠ - ﴿ المادة الخمسون ﴾ لا يمكن لأحد أن يكون عضوا فى الهيئتين معا فى  
وقت واحد .

٥١ - ﴿ المادة الحادية والخمسون ﴾ لا يبادر للمذاكرة فى كلتا هيئتى المجلس  
العمومى ما لم تكن الأعضاء المرتبة فى كل منهما زائدة واحدا بالعدد عن النصف وكافة  
المذكرات تتقرر بالأكثرية المطلقة من الأعضاء الموجودين خلا تلك الخصوصيات التى  
يشترط تقريرها بأكثرية الثلثين ويعتبر رأى الرئيس رأيين عند تساوى الآراء .

٥٢ - ﴿ المادة الثانية والخمسون ﴾ إذا قدم أحد بنى إحدى هبتى المجلس العمومى عرضحال فى دعوى متعلقة بشخصه وتبين أنه لم يراجع فى ذلك مأمورى الدولة العائدة لهم تلك الدعوى أو لم يراجع المرجع التابع له أولئك المأمورون فعرضحاله يرد .

٥٣ - ﴿ المادة الثالثة والخمسون ﴾ التكليف بتنظيم قانون مجدد أو بتعديل أخذ القوانين الموجودة منوط بهيئة وكلاء الدولة ويحق لهيئة الأعيان وهيئة المبعوثان أن تستدعيًا بتنظيم قانون لأجل المواد الموجودة فى دائرة وظائفهم المعينة أو بتعديل أحد القوانين الموجودة وحينئذ يستأذن عنها أو لا من الحضرة السلطانية بواسطة مقام الصدارة ومتى تعلق الإرادة السنوية بحال إلى شورى الدولة لتنظيم لوائحها على مقتضى الإيضاحات والتفصيلات التى تعطى من الدوائر المتعلقة بها ذلك .

٥٤ - ﴿ المادة الرابعة والخمسون ﴾ لوائح القوانين التى تنظم بالمذاكرة فى شورى الدولة بعد أن يجرى عليها المديق والقبول فى هيئة المبعوثان ثم فى هيئة الأعيان تكرر استمرارا للعسل إذا تعلق الإرادة السنوية بإجراء أحكامها ولانحة القانون المرادوة من بعض الهيئتين رداً تظلياً لا يكرر وضعها فى موقع المذاكرة فى السدة الاجتماعية بتلك السنة .

٥٥ - ﴿ المادة الخامسة والخمسون ﴾ لا يعتبر أحد القوانين مقبولاً ما لم تقرأ لاحت. بنداً فيها فى هيئة المبعوثان ثم فى هيئة الأعيان ويعطى على كل بند على حدته رأي من ثلثه قرار بأكثرية الأراء ثم يقر الآراء بعد ذلك على مجموع هبتى تكرر بالأحرى .

٥٦ - ﴿ المادة السادسة والخمسون ﴾ على الهيئتين أن لا يتبلا أحداً وفى بينهما بالكتابة من بسمة أو بالوكالة عن جماعة لأجل إتمام مادة من المواد ولا تمدد إقامته إلا من جانب من "تسلط" أو من موكلينهم أو من نفس أعضاء الهيئتين أو من أحد المأمورين المدعز رسماً بالاحصاء إليهما .

٥٧ - ﴿ المادة السابعة والخمسون ﴾ مذكرات الهيئتين تكرر بثلاثة أرباعه واللوائح المقتضى إجراء المذاكرة عليها تطبع صورها وتوزع على الأعضاء قبل يوم المذاكرة .

٥٨ - ﴿ المادة الثامنة والخمسون ﴾ الآراء التى تعطىها الهيئتان تكون بتعيين الأسماء أو بإشارات مخصوصة أو بالرأى الخفى أما إجراء أصول الرأى الخفى فيتوقف إعطاء قراره على أكثرية آراء الأعضاء الموجودين .

٥٩ - المادة التاسعة والخمسون ﴿ ان انضباط داخلية كل هيئة على حدتها محصور برئيسها .



## ﴿ فى هيئة الأعيان ﴾

- ٦٠ - المادة الستون ﴿ لا يتجاوز عدد أعضاء هيئة الأعيان ورئيسها نهاية ما يكون ثلث مقدار هيئة المبعوثان وتوظيفهم هو منوط رأسا بالحضرة السلطانية .
- ٦١ - المادة الحادية والستون ﴿ لا يمكن أن يكون عضوا فى هيئة الأعيان إلا من كان بالأقل بالغا سن الأربعين وهو من الذوات الذين حازت آثارهم وأفعالهم وثوق العامة واعتمادها والمشهود لهم بحسن الخدمات المسبوقه فى أمور الدولة .
- ٦٢ - المادة الثانية والستون ﴿ عضوية هيئة الأعيان تبقى ما دامت الحيوية ويتعين بهذه المأموريات ذوات من معزولى الوكلاء والولاة ومشيرى المعسكرات وقضاة العسكر والسفراء والبطاركة ورؤساء الحاخامات ومن فترقاء البرية والبحرية ومن سائر الذوات الحامى الصفات اللازمة ومن يتعين منهم فى غير مأموريات من مأموريات الدولة بناء على طلبه يسقط من مأمورية العضوية .
- ٦٣ - المادة الثالثة والستون ﴿ ان المعاش الشهري لكل من أعضاء هيئة الأعيان هو عشرة آلاف قرش وإذا كان للأعضاء الموظفين معاش وتعيين من الخزينة باسم آخر أقل من عشرة آلاف قرش فهو يبلغها وإذا كان عشرة آلاف قرش أو أزيد يبقى على حاله .
- ٦٤ - المادة الرابعة والستون ﴿ على هيئة الأعيان أن تجرى التدقيق على لوائح القوايين والموازنة التى تعطى لها من هيئة المبعوثان فإذا رأت فيها أساسيا ما يمس الأمور الدينية وحقوق حضرة الذات السلطانية السنية أو ما يمس الحرية وأحكام القانون الأساسى وتمام ملكية الدولة أو ما يخل بأمنية داخلية وبأسباب المدافعة والمحافظة على الوطن أو ما يخل بالأداب العمومية فلها حينئذ أن تورد مطالعاتها وتردها وترفضها قطعيا أو تعيدها إلى هيئة المبعوثان مصحوبة بملاحظاتهما لأجل التعديل والتصحيح واللوائح التى تقبلها تصادق عليها وتعرضها على مقام الصدارة أما العروضحالات المتقدمة إلى الهيئة

فتجرى عليها التصديق ثم تقدمها إلى مقام الصدارة مشفوعة بالمطالعات إذا رأيت لذلك لزوما .



## ﴿ في هيئة المبعوثان ﴾

٦٥ - ﴿ المادة الخامسة والستون ﴾ ان مقدار أعضاء هيئة المبعوثان يترتب باعتبار نفر واحد لكل خمسين ألفا من ذكور التبعة العثمانية .

٦٦ - ﴿ المادة السادسة والستون ﴾ أمر الانتخاب مؤسس على قاعدة الرأي الخفى وصورة إجرائه ستعين بقانون مخصوص .

٦٧ - ﴿ المادة السابعة والستون ﴾ لا يمكن أن يجتمع بعهد ذات واحدة عضوية هيئة المبعوثان ومأمورية الحكومة معا وإنما تجوز العضوية لمن ينتخب من الوكلاء وإذا انتخب لعضوية المبعوثان واحد من المأمورين فله الخيار فى قبولها أو رفضها ولكن إذا قبلها يفصل عن مأموريته .

٦٨ - ﴿ المادة الثامنة والستون ﴾ ان الذين لا يجوز انتخابهم لهيئة المبعوثان هم أولا الذين لبسوا من تبعة الدولة العلية ثانيا الحائزون مؤقتا بموجب النظام المخصوص امتياز الخدمة الأجنبية ثالثا الذين لا يحرفون اللغة التركية رابعا الذين لم يكملوا سن الثلاثين خامسا من كان فى خدمه أحد حين الانتخاب سادسا من كان محكما عليه بالانكاس ولم يجد اعتباره سابعا من اشتهر بسوء الأحوال ثامنا من حكم عليه بالحجر ولم يتمكن من رفعه تاسعا الساقط من الحقوق المدنية عاشرا المدعون التابعة الأجنبية فهو لا يمكن أن يكونوا أعضاء فى هيئة المبعوثان ويشترط فى الانتخابات التى تجرى بعد أربع سنين على من يلزم أن يكون مبعوثا أن يقرأ اللغة التركية وأن يكتب بها أيضا على قدر الامكان .

٦٩ - ﴿ المادة التاسعة والستون ﴾ ان لانتخاب المبعوثان العمومى يجرى مرة واحدة فى كل أربع سنين ومدة مأمورية كل مبعوث عبارة عنها ويجوز تكرار انتخابه .

- ٧٠ - المادة السبعون ﴿﴾ يبدأ بانتخاب المبعوثان العمومي من مدة لا تقل من أربعة أشهر قبل تسرين انثاني الذي هو مبدأ اجتماع الهيئة .
- ٧١ - المادة الحادية والسبعون ﴿﴾ كل عضو من هيئة المبعوثان لا يعتبر وكيلًا عن الدائرة التي انتخبته وإنما يكون في حكم وكيل عموم العثمانيين .
- ٧٢ - المادة الثانية والسبعون ﴿﴾ امنتخبون يلتزمون بانتخاب المبعوثان من أهالي دائرة الولاية المنسويين إليها .
- ٧٣ - المادة الثالثة والسبعون ﴿﴾ إذا فسخت هيئة المبعوثان وتفرقت بالارادة السنوية يبدأ بانتخاب عموم المبعوثان مجددًا على وجه أن يجتمعوا في مدة لا تتجاوز ستة أشهر بعد الفسخ .
- ٧٤ - المادة الرابعة والسبعون ﴿﴾ إذا مات أحد أعضاء هيئة المبعوثان أو وقع في أحد الأسباب المشروعة الحجرية أو لم يداوم على المجلس مدة طويلة أو استعفى أو سقط من الاعضوية الحكومية أو لقبوله مأمورية فينتخب لمحلّه خلفه حسب الأصول بحيث يلحق الاجتماع الآتي .
- ٧٥ - المادة الخامسة والسبعون ﴿﴾ ان الأعضاء التي تنتخب لتحل في مقام الأعضاء المنحلين من العضوية تكون مأموريتهم حتى الانتخاب العمومي الآتي .
- ٧٦ - المادة السادسة والسبعون ﴿﴾ يعطى من الخزينة عشرون ألف غرش لكل من المبعوثان عن كل اجتماع سنوي ويعطى له كذلك مصاريف الذهاب والإياب حكم المأمور الذي معاشه خمسة آلاف غرش شهريًا توفيقًا لنظام مأموري الملكية .
- ٧٧ - المادة السابعة والسبعون ﴿﴾ ينتخب من طرف الهيئة ثلاثة أنفار لرئاسة هيئة المبعوثان وثلاثة أنفار لكل من الرئاسة الثانية والثالثة مجموع ذلك تسع ذوات، فيعرضون على الحضرة السلطانية فيترجح أحدهم بالارادة السنوية السلطانية للرئاسة واثان منهم كذلك لوكالتي الرئاسة وتجرى مأموريتهم .
- ٧٨ - المادة الثامنة والسبعون ﴿﴾ مذكرات هيئة المبرسان تكون علانية ولكن إذا وقع التكليف من جانب الوكلاء أو من طرف خمس عشرة ذاتًا من هيئة المبعوثان على أن تكون المذكرات خفية على احدى المواد المهمة فيخلّى محل هيئة الاجتماع من الحاضرين فيه دون الأعضاء وتراجع حينئذ الآراء في رد هذا التكليف أو قبوله .
- ٧٩ - المادة التاسعة والسبعون ﴿﴾ لا يحاكم احد الأعضاء أو يوقف في مدة اجتماع هيئة المبعوثان ما لم يعط قرار من الهيئة بأكثرية الآراء على سبب كاف لاتهمه أو يقبض عليه في حال إجراء الجنائية أو الجنحة أو عقيب إجراء ذلك .

٨٠ - ﴿ المادة الثمانون ﴾ ان هيئة المبعوثان تتذكر على لوائح القوانين المحولة لها ولها أن تقبل من ذلك المواد المتعلقة بالأمور المالية والقانون الأساسى أو ترفضها أو تعديلها وبعد أن يجرى التدقيق بالتفصيل فى هيئة المبعوثان على المصارف العمومية حسبما هو موضح فى قانون الموازنة يعطى القرار على مقدارها مع الوكلاء ثم يتعين كذلك مع الوكلاء سوية كمية وكيفية مما يقابل ذلك من الواردات وصورة توزيعها وتداركها .



## ﴿ فى المحاكم ﴾

٨١ - ﴿ المادة الحادية والثمانون ﴾ لا يعزل القضاة المنتخبون توفيقا للأصول المخصوصة المنصوبون من طرف الدولة بموجب براءة شريفة بأيديهم وإنما يقبل استعفاؤهم أما ترقية هؤلاء الحكام ومسلك وتبديل مأمورياتهم وتقاعدهم أو عزلهم لجرم محكوم به عليهم ذلك جميعه تابع لحكم قانونه المخصوص وهذا القانون يوضح الأوصاف المطلوبة من القضاة ومن مأمورى المحاكم .

٨٢ - ﴿ المادة الثانية والثمانون ﴾ كل أنواع المحاكمات تجرى علانية فى المحاكم ويؤذن بنشر الاعلامات دائما وإنما تستطيع المحكمة أن تجرى المحاكمة خفية بناء على الأسباب المصرحة فى قانونها .

٨٣ - ﴿ المادة الثالثة والثمانون ﴾ يستطيع كل شخص أن يستعمل بحضور المحكمة كل ما يراه لازما من الوسائط المشروعة لمحافظة حقوقه .

٨٤ - ﴿ المادة الرابعة والثمانون ﴾ لا يمكن للمحكمة بأى حجة كانت أن تمتنع عن رؤية الدعوى الداخلة ضمن دائرة وظيفتها وبعد البداءة بفحص الدعوى أو بما لزم من التحقيقات الأولية لا يجوز كذلك تعطيلها أو تعويقها ما لم يكف المدعى يده أما فى الدعوى الجزائية فى مطلب الحقوق العائدة للحكومة فالدعوى تستمر فى مجراها على وفق النظام .

٨٥ - ﴿ المادة الخامسة والثمانون ﴾ كل دعوى تنتظر فى المحكمة المتعلقة بها أما الدعوى الواقعة بين الحكومة والأشخاص فترى فى المحاكم العمومية .

- ٨٦ - ﴿المادة السادسة والثمانون﴾ المحاكم معتوقة من كل أنواع المداخلات .
- ٨٧ - ﴿المادة السابعة والثمانون﴾ الدعاوى الشرعية ترى فى المحاكم الشرعية والنظامية فى المحاكم النظامية .
- ٨٨ - ﴿المادة الثامنة والثمانون﴾ ان صنوف المحاكم ودرجات وظائفها وصلاحياتها وتقسيماتها وتوظيف الحكام جميعه مستند إلى القوانين .
- ٨٩ - ﴿المادة التاسعة والثمانون﴾ لا يجوز البتة أن يتشكل خارجا عن المحاكم العمومية محكمة فوق العادة أو قومسيون يكون فى وسعها النظر فى بعض مواد مخصوصة والحكم عليها وإنما يجوز تعيين المولى والتحكيم فقط كما هو معين بالقانون .
- ٩٠ - ﴿المادة التسعون﴾ لا يمكن لأحد الحكام حال كونه بصفة الحاكمية أن يجمع فى عهده مأمورية أخرى ذات معاش من الدولة .
- ٩١ - ﴿المادة الحادية والتسعون﴾ يعين مدعون عموميون مأمورون بالمحاماة عن حقوق العامة فى الأمور الجزائية وتعيين وظائفهم ودرجاتهم بقانون .

## ﴿ فى الديوان العالى ﴾

- ٩٢ - ﴿المادة الثانية والتسعون﴾ الديوان العالى يركب من ثلاثين عضوا عشرة منهم من هيئة الأعيان وعشرة من شورى الدولة وعشرة بفرزون بالقرعة من رؤساء محمى التمييز والاستئناف وأعضائهما ويعقد هذا للديوان فى دائرة هيئة الأعيان بالارادة السنوية عند اللزوم ووظيفته إنما هى محاكمة الوكلاء ورؤساء محكمة التمييز وأعضائها ومحاكمة كل من اعتدى على ذات الحضرة السلطانية وعلى حقوقها وكل من تصدى لإلقاء الدولة فى خطر .
- ٩٣ - ﴿المادة الثالثة والتسعون﴾ يقسم الديوان العالى إلى دائرتين إحداهما الدائرة الاتهامية والثانية ديوان الحكم فأعضاء الدائرة الاتهامية تسعة منهم ثلاثة من هيئة الأعيان وثلاثة من ديوان التمييز والاستئناف وثلاثة من أعضاء شورى الدولة وجميعهم ينتخبون بالقرعة من الأعضاء الذين يؤخذون للديوان العالى .

٩٤ - ﴿ المادة الرابعة والتسعون ﴾ ان هذه الدائرة تعطى القرار بأكثرية الثلثين في اتهام الذوات المشتكى عليهم أو عدمه والموجودون في الدائرة الاتهامية لا يوجدون في ديوان الحكم .

٩٥ - ﴿ المادة الخامسة والتسعون ﴾ ان ديوان الحكم تكون أعضاؤه سبعة من هيئة الأعيان وسبعة من ديوان التمييز والاستئناف وسبعة من رؤساء شورى الدولة وأعضائها فيكون مركبا إذا من واحد وعشرين نفرا من أعضاء الديوان العالى والأعضاء المرتبة كما ذكر يحكمون بأكثرية الثلثين تطعيا وتطبيقا للقوانين الموضوعة على الدعاوى التي قر قرار الدائرة الاتهامية على لزوم محاكمتها وحكمهم غير قابل الاستئناف والتمييز .



## ﴿ فى أمور المالية ﴾

٩٦ - ﴿ المادة السادسة والتسعون ﴾ لا يمكن وضع أحد تكاليف الدولة وتوزيعه واستحصله ما لم يتعين بقانون .

٩٧ - ﴿ المادة السابعة والتسعون ﴾ ان ميزانية (بودجه) الدولة هي قانون ميسن بالتقريب وارداتها ومصارقاتها وهو القانون المستند عليه بوضع تكاليف الدولة وتوزيعها وتحصيلها .

٩٨ - ﴿ المادة الثامنة والتسعون ﴾ ان البودجه اعنى قانون الموازنة العمومية يقبل فى المجلس العمومى بعد التدقيق عليه مادة فمادة والجداول المربوطة به الجامعة لمفردات الواردات والمصارفات المخمئة تنقسم إلى أقسام وفصول ومواد متعددة توفيقا لا نمونجها المتعين نظاما والمذاكرات عليها أيضا تجرى فصلا ففصلا .

٩٩ - ﴿ المادة التاسعة والتسعون ﴾ ان لائحة قانون الموازنة العمومية تعطى لهيئة المبعوثان عقب فتح المجلس العمومى ليتمكن وضعه فى موقع الإجراء قبل دخول السنة المتعلق بها .

١٠٠ - ﴿ المادة المائة ﴾ لا يجوز صرف مال من أموال الدولة خارجا عن الموازنة ما لم يتعين ذلك بقانون مخصوص .

١٠١ - ﴿ المادة الأولى بعد المائة ﴾ إذا تحقق لزوم قوى لاختيار مصاريف

خارجة عن الموازنة لأسباب مجبرة فوق العادة فى الوقت الذى لا يكون فيه المجلس العمومى منعقدا يجوز تدارك المبلغ اللازم لتسوية ذلك المصروف و صرفه بعد عرضه على الحضرة السلطانية والاستئذان و صدور الارادة السنية بخصوصه على وجه أن تكون مسئولية ذلك على هيئة الوكلاء وأنهم يعطون لائحة القانون المتعلقة به إلى المجلس العمومى عقب فتحه .

١٠٢ - ﴿ المادة الثانية بعد المائة ﴾ ان حكم قانون الموازنة هو عن سنة واحدة

ولا يجرى حكمه خارجا عن تلك السنة وإنما إذا فسخ مجلس المبعوثان لبعض أحوال خارقة للعادة قبل أن يقرر الموازنة فوكلاء الدولة إذا يمدون جريان أحكام موازنة السنة السابقة إلى حين اجتماع مجلس المبعوثان الآتى وذلك بقرار تتعلق عليه الارادة السنية على وجه أن حكم القرار لا يتجاوز السنة الواحدة .

١٠٣ - ﴿ المادة الثالثة بعد المائة ﴾ ان قانون المحاسبة القطعية يبين صحة

المبالغ المتحصلة من واردات تلك السنة ومقدار الصرفيات الواقعة لمصاريفها ويكون شكله وتقسيماته مطابقين بالتام لقانون الموازنة العمومية .

١٠٤ - ﴿ المادة الرابعة بعد المائة ﴾ تعطى لائحة قانون المحاسبة القطعية إلى

المجلس العمومى بعد أربع سنين من اعتبار ختام السنة المتعلقة بها بشرط أن لا تتجاوز هذه المدة .

١٠٥ - ﴿ المادة الخامسة بعد المائة ﴾ يترتب ديوان محاسبات لرؤية محاسبات

مأمورى قبض أموال الدولة و صرفها والتدقيق على محاسبات السنة التى تنظمها الدوائر على وجه أن الديوان المذكور يعرض على هيئة المبعوثان مرة فى السنة خلاصة تدقيقاته ونتيجة مطالباته بتقرير مخصوص وعليه أيضا أن يعرض على الحضرة السلطانية مرة فى كل ثلاثة أشهر تقريراً عن أحوال المالية بواسطة رئاسة الوكلاء .

١٠٦ - ﴿ المادة السادسة بعد المائة ﴾ تتركب أعضاء ديوان المحاسبات من

اثنى عشر شخصا وينصب كل منهم بالارادة السنية ويستمر فى /امورته ما دامت الحياة ولا يفصل عنها ما لم تصادق هيئة المبعوثان بالأكثرية على لزوم عزله .

١٠٧ - ﴿ المادة السابعة بعد المائة ﴾ تحين أوصاف أعضاء ديوان المحاسبات

وتفصيل وظائفهم وصورة استحقاقهم أو تبديلهم أو ترقيتهم أو تقاعدهم وكيفية تشكيل قلامهم وترتيبها بنظام مخصوص .



## ﴿ في الولايات ﴾

١٠٨ - ﴿ المادة الثامنة بعد المائة ﴾ تأسيس أصول ادارة الولايات على قاعدة

توسيع دائرة المأذونية وتفريق الوظائف وتعين درجاتها بنظام مخصوص .

١٠٩ - ﴿ المادة التاسعة بعد المائة ﴾ توسع بقانون مخصوص صورة انتخاب

اعضاء مجالس الإدارة في مراكز الولايات والألوية والقضايات وانتخاب أعضاء المجلس العمومي الذي يجتمع مرة واحدة في السنة في مركز كل ولاية على حدها .

١١٠ - ﴿ المادة العاشرة بعد المائة ﴾ تبين وظائف أعضاء المجلس العمومية

في الولايات بقانون مخصوص يوضع لها ويشتمل كذلك على المذكرات في مطلب تنظيم الطرق والمعار وتشكيل صناديق الاعتبار وتسهيل الصناعة والتجارة والفلاحة وما يجرى مجراها من الأمور النافعة وعلى ما يتعلق أيضا بانتشار المعارف والتربية التي تعود منفعتها على العموم ويحتوي على ما لهذا المجلس من الصلاحية بعرض الأشتكاء للمطالبات والموانع التي ينتضى تبليغ الشكايات إليها عندما يرى ما يخالف أحكام القوانين ونشاطات الموضوعة في مطلب صورة توزيع التكاليف والمرتببات الأميرية واستحصالتها وفي مطالب سائر المعاملات وذلك لمقصد سد الخلل واصلاحه .

١١١ - ﴿ المادة الحادية عشرة بعد المائة ﴾ يكون في كل قضاء لكل ملة على

حدها مجلس جماعة للنظارة على صرف أموال الوصية للموصى لهم على ما هو محرر في الوصايا حتى وجه أن تصرف حاصلات المستقات والمستغلات والنقود المرفوفة إلى المشروط لهم وإلى انخيرات والمبرات وفاقا لشرط الوتفية والتعامل القديم وللنظارة كذلك على صورة ادارة أموال الأيتام توفيقا لنظامها المخصوص وهذه المجالس تتركب من أفراد منتخبين من كل ملة على حدة على مقتضى النظمات المخصوصة التي تترتب في هذا المطلب وعلى هاته المجالس ان تعترف بان مرجعها انما هو حكوماتها المحلية ومجالس الولايات العمومية .

١١٢ - ﴿ المادة الثانية عشرة بعد المائة ﴾ تدار الأمور البلدية في دار السعادة

والمحلات الخارجية عنها بواسطة مجالس الدوائر البلدية التي تترتب بالانتخاب وصورة تشكيل هذه الدوائر ووظائفها وكيفية انتخاب أعضائها سيتعين بقانون مخصوص .



## ﴿ في مواد شتى ﴾

١١٣ - ﴿ المادة الثالثة عشرة بعد المائة ﴾ إذا شهد أمارات وآثار تؤيد ظهور

اختلال فى احدى جهات الممالك فيحق للحكومة السنية والحالة هذه أن تعلن موقتا ومخصوصا 'الادارة العرفية' فى ذلك المحل والادارة العرفية انما هى تعطيل القوانين والنظامات الملكية موقتا والمحل الذى يوضع تحت الادارة العرفية تتعين صورة ادارته بنظام مخصوص ومن ثبت عليهم بتحقيقات ادارة الضابطة الموثوقة بأنهم أخلوا بأمنية الحكومية يكون اخراجهم من الممالك المحروسة وتبعيدهم عنها منحصرًا بيد اقتدار الحضرة السلطانية .

١١٤ - ﴿ المادة الرابعة عشرة بعد المائة ﴾ أفراد العثمانيين مجبورون على

تحصيل المرتبة الأولى من المعارف وستعين درجات ذلك وفروعه بنظام مخصوص .

١١٥ - ﴿ المادة الخامسة عشرة بعد المائة ﴾ لا تعطل البتة مادة من مواد

القانون الأساسى ولا تسقط من الاجراء بأى حجة أو سبب كان .

١١٦ - ﴿ المادة السادسة عشرة بعد المائة ﴾ إذا شهد لزوم صحيح قطعى

حسب ايجاب الوقت والحال لتغيير بعض مواد القانون الأساسى وتعديلها يجوز تعديلها على الشروط الآتية وهى أولا أن يقع التكليف المتعلق بالتعديل من هيئة الوكلاء أو من هيئة الأعيان أو من هيئة المبعوثان ثانيا أن يقبل التكليف المذكور فى هيئة المبعوثان بأكثرية الثلثين ثم يصادق على قبوله من هيئة الأعيان أيضا بأكثرية الثلثين فتمى تم ذلك وتعلقت على هذا المركز الارادة السنية تصير حينئذ تلك التعديلات دستورًا للعمل أما المادة الواقع التكليف على تعديلها من القانون الأساسى فتستمر مرعية الاجراء من غير أن تفقد قوتها وحكمها إلى أن تتم المذاكرات اللازمة بمعدلها وتتعلق بخصوصها الارادة السنية .

١١٧ - ﴿ المادة السابعة عشرة بعد المائة ﴾ إذا لزم الأمر لتفسير مادة قانونية

وكانت متعلقة بالأمور العدلية فعلى محكمة التمييز تحيين معناها وإذا كانت متعلقة بالادارة الملكية يناط تعيين معناها بشورى الدولة أما إذا كانت من متعلقات هذا الأساسى فتعين معناها منوط بهيئة الأعيان .